جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية السنة الأولى ل.م .د

قسم جذع مشترك:علوم التسيير /علوم تجارية

التصحيح النموذجي للامتحان السداسي الثاني في مقياس: القانون التجاري

يوم الخميس 17 ماي 2018 سـا 09- سـا 10:30

I- السؤال الإجباري: (06 ن)

إن قاعدة التضامن بين المَدِينِينَ في الدَّيْنِ التجاري، قاعدة تنسجم مع مقتضيات التجارة.

- أشرح (ي) هذه القاعدة على ضوء ما درست ؟

الجواب:

إن قاعدة تضامن المَدِينِينَ في حالة تعدّدهم تعتبر من أهم الأحكام التي تميّز القانون التجاري عن القانون المدني ، و ذلك دعما لخاصية السرعة و الثقة و الإئتمان . فاذا كانت القاعدة العامة في القانون المدني في حالة تعدّد المدينين ، أن التضامن لا يفترض إلا بنص قانوني أو اتفاق في العقد (المادة 217 ق م ج) ، فان القانون التجاري حرصا على حماية الدائن مانح لإئتمان للمدينين المتعددين جعل التضامن بينهم مفترض ، على خلاف القانون المدني ، و ذلك حماية لهذا الدائن من الإفلاس و عجز أحد المدينين المتعددين من الوفاء بحصتهم في الدَّيْنِ التجاري ،فيجوز للدائن أن يرفع دعوى قضائية على احد المدينين يطالبه بكل الدَّيْنِ دون إمكانية دفع المدين بتقسيم الدَّيْنِ لأن القانون التجاري يجعل المدينين متضامنين . و هذه القاعدة تنسجم مع مقتضيات التجارة القائمة على دعامة السرعة ،الثقة والإئتمان.

II- أجب عن سؤالين فقط:

س1: إن الأعمال التجارية بالتبعية هي أعمال أصلها تجاري يقوم بها التاجر لحاجات تجارته و متجره.

- بيّن (ي) مدى صحة أو خطأ هذا الطرح ؟ **(07 ن)**

الجواب:

أن الأعمال التجارية بالتبعية هي **أعمال أصلها مدني** تستمدّ تجاريتها من صفة الشخص القائم بها و الذي يجب أن يكون تاجرا أصلا بحيث تتعلق ممارسة تجارته أو حاجات متجره أو تلك المتعلقة بالالتزامات بين التجار ،و هذا ما نصت عليه المادة 04 من ق ت ج . و الغرض من إضفاء الصفة التجارية على هذه الأعمال هو تطبيق نظام قانوني موحد على جميع الأعمال التي تصدر عن التاجر' **و بالتالي فان هذا الطرح خاطئ.**

س2: الخاص يُقيّد العام، قاعدة قانونية أصولية تمكّن القاضي من تطبيق أحكام الشريعة العامة على النزاع التجاري.

- بيّن (ي) مدى صحة أو خطأ هذا الطرح على ضوء ما درست؟**(07 ن)**

الجواب:

قد يواجه القاضي نزاع تجاري يتعارض فيه نص قانوني مدني مع نص قانوني تجاري، ففي هذه الحالة يلزم القاضي بتطبيق النص القانوني التجاري على المنازعة التجارية و استبعاد النص القانوني المدني باعتبار أن القانون التجاري قانون خاص و القانون المدني هو الشريعة العامة و هذا استنادا للقاعدة القانونية الخاص يقيّد العام ، **و بالتالي إن هذا الطرح خاطئ.**

س3: تعتبر العادات التجارية مصدرا من مصادر القانون التجاري يسترشد القاضي بأحكامها في غياب نص قانوني تجاري.

- ما هو مصدر الإلزام في العادات التجارية ؟ **(07 ن)**

<u>الجواب:</u>

إن العادات التجارية ، و إن اعتبرها المشرع الجزائري من مصادر القانون التجاري، ليست بقانون أي أنها ليست قاعدة قانونية ملزمة بذاتها ، إنما مصدر الإلزام في العادات التجارية هو اتفاق المتعاقدين الصريح أو الضمني ، و تلك واقعة مادية يجب إثباتها أمام القاضي.
فلا يلتزم الأطراف المتعاقدة بها ما لم يتم الاتفاق عليها.
كما يجب التنويه أنه إذا أخطأ القاضي في تطبيق العادة التجارية يعتبر خطؤه خطأ في مجرد الوقائع و ليس في تطبيق القانون و لا يخضع بالتالي لرقابة محكمة النقض.